# ديناميكيّات التغيير الجيوسياسي في منطقة الساحل و آثارها على أدوار الفواعل الدولية الرئيسيّة: حالة "كونفدرالية دول الساحل"

# The Dynamics of Geopolitical Change in the Sahel Region and its Impact on the Roles of Key International Actors: the Case of the "Confederation of Sahel States".

قارة ليلى، باحثة دكتوراه (*)
جامعة الجزائر03 إبراهيم سلطان شيبوط
Leila.kara@univ-msila.dz

دخان نورالدين، أستاذ التعليم العالي
جامعة محمد بوضياف-المسيلة- الجزائر
Noureddine.dakhane@univ-msila.dz

| تاريخ الارسال: 2025/ 05/12 | تاريخ القبول: 2025/12/15 | تاريخ النشر: 2025/12/29 |
|---|---|---|

**ملخص :**

تهتم هذه الورقة بالبحث في السياقات المرتبطة بالتحولات الجيوسياسية الجارية في منطقة الساحل الافريقي وبآثارها على أدوار الفاعلين الدوليّين المتدخّلين فيها، ركّزت الورقة في المقام الأول على معالم التغيّر في المشهد الجيوسياسي لمنطقة وسط الساحل على ضوء الشراكات الأمنية والعسكرية الجديدة للدول الثلاث المشكِّلة لـ"كونفدرالية دول الساحل"، وعلى ضوء الفراغ الجيوسياسي الذي خلّفه انسحاب فرنسا وحلفائها الغربيين تحت ضغط الحكومات الانتقالية في المنطقة، وسعت الورقة في الأخير للبناء على فرص نجاحات الشراكات الأمنية وحالة الأوضاع السياسية الداخلية لتقدير الوضع الجيوسياسي المستقبلي للمنطقة.

توصلت هذه الورقة الى تأكيد عمق التغيير الجيوسياسي في منطقة الساحل على ضوء الانحسار الدراماتيكي للحضور الفرنسي في المنطقة سياسيا وعسكريا، فمؤشرات تنامي الانخراط الجيوسياسي لفاعلين جدد في مقدمتهم روسيا وتركيا والامارات العربية المتحدة على النحو الذي يعكسه تواجد قوات "فاغنر" و"الفيلق الافريقي"، وانتشار العتاد العسكري الروسي والتركي، والدعم السياسي والمالي الروسي والاماراتي الذي تحظى به دول الكونفدرالية، تضع المنطقة في سياق جيوسياسي غير مسبوق، لكنه يظل سياقا مفتوحا على تأثيرات الوضع الأمني في الميدان، وعلى ردود أفعال القوى المهيمنة سابقا -فرنسا والولايات المتحدة- على تغلغل نفوذ منافسيها في منطقة ذات أهمية كبيرة لمكانتها الدولية، اعتبارا لذلك، ترجّح هذه

الورقة استمرار التجاذبات الجيوسياسية في منطقة الساحل الافريقي، وستحول بدورها دون تحقق استقرار جيوسياسي للمنطقة في المدى القريب.

**الكلمات المفتاحية :** كونفدرالية دول الساحل؛ التغيير الجيوسياسي؛ التحديات الأمنية؛ فرنسا؛ روسيا؛ تركيا.

*ليلى قارة، باحثة دكتوراه جامعة الجزائر03 إبراهيم سلطان شيبوط، أستاذة مساعدة-جامعة محمد بوضياف -المسيلة

**Abstract:**

This paper analyzes the evolving geopolitical landscape of the African Sahel, specifically the Central Sahel, focusing on the impact of new security partnerships within the "Confederation of Sahel States" and the geopolitical void created by the withdrawal of France and its allies. It assesses the implications of these shifts for international actors and, considering the successes of existing security partnerships and internal political dynamics, projects the region's future geopolitical trajectory.

This paper concludes by confirming the depth of the geopolitical change in the Sahel region, in light of the dramatic decline of the French presence in the region politically and militarily. Indicators of growing geopolitical involvement by new actors, primarily Russia, Turkey, and the United Arab Emirates, as reflected by the presence of Wagner forces and the African Corps, the proliferation of Russian and Turkish military equipment, and the political and financial support that the Confederation countries receive from Russia and the UAE, place the region in an unprecedented geopolitical context. However, this context remains open to the effects of the security situation on the ground, and to the reactions of the formerly dominant powers — France and the United States — to the increasing influence of their rivals in a region of great importance to their international standing. Therefore, this paper predicts the continuation of geopolitical tensions in the Sahel region, which will, in turn, prevent the achievement of geopolitical stability in the region in the near term.

**Keywords**: Confederation of Sahel States; Geopolitical Change; Security Challenges ; France; Russia; Türkiye.

**مقدمة:**

ظلت منطقة الساحل الافريقي على هامش التفاعلات الجيوسياسية الدولية لعقود طويلة، وقد أسهمت عوامل عديدة منها موقعها الحبيس من الناحية الجغرافية، وخضوعها شبه التام للنفوذ السياسي والإقتصادي والثقافي الفرنسي، وتعثر خطوات بناء الدولة ومسارات التنمية فيها، في جعل منطقة الساحل واحدة من اقل مناطق العالم حضورا على المشهدين السياسي والدبلوماسي الدولي، وقد عمّقت طبيعة مجتمعاتها المتنوعة عرقيا ودينيا وقبليا من حالات الاضطراب الاجتماعي وانعدام الاستقرار السياسي وتفجّر ظواهر العنف المسلّح والجرائم المنظمة، والتهريب بأشكاله المختلفة، وانتشار الجماعات المسلحة والارهابية.

وكما هو شأن جل الدول في افريقيا جنوب الصحراء، أخفقت النظم السياسية المتعاقبة على الحكم في دول الساحل في بلوغ الرهانات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية لشعوبها بفعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية، وقد فسح هذا الواقع المجال امام انتشار مظاهر الفساد، والصراع على السلطة، وقلب أنظمة الحكم القائمة، وعسكرة الحياة السياسية، وتحصي الدول الثلاث المشكلة حاليا لكونفدرالية دول الساحل (مالي، النيجر وبوركينافاسو) منذ استقلالها اكثر من 20 انقلابا عسكريا ناجحا أو محاولة انقلابية،[1] ناهيك عن عدد مشابه من حالات التمرد والثورات القبلية والعرقية.

في خضم هذا الواقع، شهدت الدول الثلاث المشكلة لما يعرف حاليا بكونفدرالية دول الساحل منذ عام 2020 حدوث عدد من الانقلابات العسكرية افضت الى تولي قادتها الحاليين زمام السلطة، استهلت مالي مسار الانقلابات عام 2020، تبعتها بوركينافاسو (2022) والنيجر(2023)، وسارعت الدول الثلاث بقادتها الانقلابيين الى التقارب مع بعضها البعض لمواجهة الضغوط الإقليمية والدولية، كما تبنت اجندات متشابهة في سياستها الداخلية والخارجية، وشكّل الهجوم على تدخل القوى الغربية ونفوذها في دول المنطقة -سيّما فرنسا- جوهر الخطاب السياسي للقيادات العسكرية في الدول الثلاث، كما تبنّت مواقف سياسية معادية للمصالح الغربية وتواجدها العسكري والاقتصادي في الدول الثلاث.

أفضت السياسات والمواقف السالفة الذكر الى احداث تغيير سريع في معالم النفوذ الخارجي في المنطقة، فقد تأثرت أدوار الأطراف الإقليمية والدولية بشكل متباين، وانحسر

النفوذ الجيوسياسي والعسكري للفاعلين التقليديين في المنطقة لصالح قوى دولية أخرى، وقد عزّز الخطاب السائد بشأن تغيير الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الساحل وقلب موازين النفوذ فيها كجزء من استراتيجية قادة دول الكونفدرالية لإضفاء قدر من الشرعية على الانقلاب، في تهيئة مناخ جيوسياسي ملائم لتبلور علاقات جديدة وشراكات مع قوى دولية غير غربية تسعى بدورها الى توسيع دائرة نفوذها في افريقيا، كحال روسيا وتركيا والامارات العربية المتحدة، وعلى ضوء تحولات المشهد الجيوسياسي في منطقة الساحل، تتطلع هذه المقالة الى معالجة التساؤل التالي:

**باعتبارها تجمعا سياسيا هادفا الى تغيير الواقع الجيوسياسي؛ فما مدى تأثير سياسات كونفدرالية دول الساحل على إعادة تحديد أدوار الفاعلين الدوليين ونفوذهم في المنطقة الساحل ؟**

للإجابة عن التساؤل السابق، تفترض هذه الورقة بأن سياسات دول الكونفدرالية غيّرت بشكل سريع المعالم الجيوسياسية للمنطقة، وعلى هذا الأساس جرى توزيع محتوى هذه المقالة على ثلاثة محاور رئيسية، يستكشف العنصر الأول السياقات الجيوسياسية المختلفة التي أحاطت بأشكال التغيير السياسي الذي عرفته منطقة الساحل الى غاية انسحاب الدول الثلاث من تجمع "إيكواس"، أما القسم الثاني فيبحث في الاثار الجيوسياسية التي فرضتها سياسات دول الكونفدرالية على صعيد أدوار الفاعلين الدوليين في المنطقة، ويتعرّض القسم الأخير لاستشراف مستقبل الاتجاهات الجيوسياسية للمنطقة على ضوء المعطيات القائمة.

**أولا: جيوسياسية "كونفدرالية دول الساحل": الواقع وسياقات التأسيس:**

لاعتبارات تاريخية وجيوسياسية متعددة، ظلّت منطقة الساحل الافريقي برمتها على هامش الحسابات الجيوسياسية العالمية،[2] وقد كان لخضوعها السياسي والثقافي للنفوذ الفرنسي -القوة الاستعمارية السابقة دورا هاما في جعل المنطقة خارج نطاق التنافس بين المحاور الجيوسياسية الرئيسية خلال مرحلة الحرب الباردة وبعدها، وقد أسهم الانغلاق الجيوسياسي هذا في صنع استثناء منطقة الساحل الافريقي؛ حيث تعثّر مسار بناء الدول القومية، وسيادة الاضطرابات العشائرية والاثنية، وانعدام الاستقرار السياسي، أما واقع التنمية في دول المنطقة، ومؤشرات الحياة الاجتماعية والصحية والتعليمية فيها، فتضل حتى الآن تحتل ذيل قوائم تصنيف الهيئات الدولية المتخصصة، كما تضع لجنة السياسات

الإنمائية التابعة للأمم المتحدة (CDP) جل دول الساحل ضمن فئة البلدان الأقل نموا (LDCs) في العالم.[3]

وبخلاف الجمود الحاصل على صعيدي التنمية والاستقرار السياسي، أفضت حزمة من الاحداث والسياقات الدولية الى تغيير المشهد الجيوسياسي لمنطقة الساحل بشكل بارز، ففي اعقاب احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما تلاها من اعلان الحرب على الإرهاب عالميا، اتخذت العديد من التنظيمات الإرهابية منطقة الساحل كملاذ آمن لبعث نشاطها، وقد ساعدها في ذلك طبيعة البيئة الصحراوية الشاسعة، وضعف الأنظمة الحاكمة وفسادها، وانتشار مشاعر الرفض والتمرد التي استغلتها تلك الجماعات في بناء تحالفات على أسس عرقية او قبلية، وقد لفت ذلك المشهد اهتمام القوى الدولية البارزة، وتنامت مكانة منطقة الساحل على الخارطة الجيوسياسية العالمية وفي استراتيجيات محاربة الإرهاب، وسارعت القوى الغربية وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الى تعزيز حضورها العسكري في المنطقة، سيّما بعد انشاء الولايات المتحدة للقيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا (AFRICOM) عام 2007.[4]

شكل توقيع اتفاقات التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وعدد من دول الساحل الافريقي كموريتانيا وتشاد ومالي والنيجر، إضافة الى إقامة قواعد عسكرية أمريكية في النيجر بدءا من عام 2012 بداية مرحلة جديدة من انتشار النفوذ الأجنبي في المنطقة،[5] وقد أسهم نجاح الحركات الانفصالية في السيطرة على شمال مالي في نفس العام، والتدخل العسكري الفرنسي المدعوم من قبل ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة ودول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "إيكواس" عام 2013 لدعم حكومة الرئيس المالي المؤقت ديونكوندا تراوري؛[6] في رفع حدة الاتقان لدى شعوب المنطقة المناوئة للتدخل الغربي من جهة، وداخل النخب السياسية والعسكرية الفاعلة في دول منطقة الساحل بسبب تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاخفاقات الأمنية والعسكرية الحاصلة.

لقد كان الدافع الرئيسي وراء اشكال التعاون العسكري وتواجد القوات الأمريكية والفرنسية في دول الساحل هو محاربة الإرهاب والتصدي لتهديدات الجماعات المسلحة للاستقرار في المنطقة ولمصالح الدول الغربية، وفي غياب رؤية متكاملة للتدخل العسكري الغربي في منطقة الساحل بشكل عام، سيّما في اطار دعم العمليات العسكرية التي باشرتها فرنسا في مالي بعد عام 2013، حققّت المقاربة الأمنية لحل النزاعات في المنطقة نتائج عكسية

على الصعيدين السياسي والامني، فرغم نجاح العملية العسكرية الفرنسية في القضاء على عدد من قادة الجماعات المسلحة في الشمال المالي، ولّد النهج الفرنسي المتشدّد سخطا متزايدا لدى النخب السياسية والعسكرية وأعيان القبائل، سواء كان ذلك نتيجة لارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، أو بسبب الضغوطات التي تعرض لها الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا لثنيه عن فتح قنوات الحوار مع الجماعات المتمردة في الشمال، فيما اعتبره الماليون تدخلا سافرا في شؤون بلادهم، كما خرجت مسيرات شعبية منددة بالتدخل الفرنسي وبرؤيتها لحل النزاع في مالي.[7]

في واقع الامر، شكّل التشكيك في دوافع فرنسا من تدخلاتها العسكرية في المنطقة، ومهاجمة نفوذها السياسي وممارساتها في منطقة الساحل نقطة البداية في إعادة تحديد علاقة المنطقة بعموم القوى الغربية الفاعلة في المنطقة، ونظرا للتشابه الكبير في البنى المجتمعية لدول المنطقة وامتداد تداعيات النزاع في مالي لتشمل النيجر وبوركينافاسو، بدأت النخب المثقفة ووسائل الاعلام في التعبير عن رفضها للنفوذ الفرنسي في منطقة الساحل وكشف غاياته الفعلية، على سبيل المثال جادل الكاتب النيجيري عبد الله سيسوكو بأن أجندة فرنسا تُعطي الأولوية للحفاظ على الهيمنة الإقليمية ومواجهة القوى العالمية الناشئة بدلًا من مكافحة الجماعات المسلحة،ومن المعروف عن فرنسا، محافظتها على نفوذها في غرب أفريقيا من خلال سياسة "*Françafrique*"، وهي سياسة تتميز بالسيطرة الاقتصادية، وربط العملات، والوجود العسكري، ويرى النقاد أن هذه الهيمنة الاستعمارية الجديدة قد ساهمت في ترسيخ الفقر في منطقة الساحل لحد وصف تقرير معهد الدراسات الأمنية لـ"*Françafrique*" بأنها متجذرة بعمق في العبودية المالية والتدخل العسكري.[8]

بين عامي 2013 و2021، طرأ تحول كبير في الموقف تجاه فرنسا في مالي ومنطقة الساحل، فبعد أن كانت تُعتبر في البداية دولة مُحررة، أصبحت فرنسا تُتهم فرنسا بالفشل في معالجة الوضع الأمني بفعالية، وبترسيخ أنماط التبعية الاستعمارية الجديدة، وفي هذا السياق، ذهب مارسال كيتيسو الى تحليل منطق التدخل الفرنسي في منطقة الساحل وغرب افريقيا من خلال جبهتين: رجعية ووقائية، فالجانب الرجعي يهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن وضمان مكانة فرنسا كقوة مهيمنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولاعب رئيسي على الساحة العالمية، وفي الوقت نفسه، يسعى الجانب الوقائي إلى ردع المنافسين المحتملين والتهديدات الخارجية التي قد تُعرّض المصالح الوطنية الفرنسية في المنطقة للخطر،[9] ولطالما

كانت قدرة فرنسا الدائمة على إبراز قوتها العسكرية في القارة، والتأثير على الأحداث السياسية فيها، عنصرًا أساسيًا في تصوّرها لذاتها، وفي استمرار الاعتراف الدولي بها كقوة عظمى.[10]

في خضم السياقات والاحداث السابقة، استهلت مالي مسارا جديدا للانقلابات العسكرية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي، فبتاريخ 18 أوت من عام 2020، تمرد عدد من القادة العسكريين اطلقوا على انفسهم اسم "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب" واستولوا على السلطة بعد اعتقال الرئيس أبوبكر كايتا -المقرب من فرنسا- واجباره على تقديم الاستقالة، وفي 24 ماي 2021 عاد الجيش مرة أخرى بقيادة آسيمي غويتا Assimi Goïta للاستيلاء على السلطة من رئيس الحكومة الانتقالية باه نداو Bah NDaw وتنصيب نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد، وفي بوركينافاسو المجاورة، تحرك الجيش في 23 يناير 2022 للإطاحة بالرئيس روك كابوري واستولت لجنة عسكرية حكم البلاد بقيادة بول هنري سانداوغو داميبا Paul-Henri Sandaogo Damiba، وفي 30 سبتمبر 2022 تم الإطاحة بدامبيا من قبل إبراهيم تراوري الذي اعلن نفسه رئيسا جديدا للبلاد، تبع ذلك انقلاب آخر في النيجر في 26 جويلية 2023 أطاح بالرئيس المقرب من فرنسا محمد بازوم، وأوصل الجنرال عبد الرحمن تشياني و المجلس العسكري الى اعلى هرم السلطة في هذا البلد.[11]

نتيجة للرفض الذي واجهته النظم العسكرية الحاكمة في الدول الثلاث إقليميا ودوليا، وللعقوبات التي فرضتها مجموعة إيكواس على مالي والنيجر وبوركينافاسو بسبب الانقلابات العسكرية فيها، لجأت الدول الثلاث الى محاولة بناء نظام أمني وإقليمي جديد يجمعها ويجسّد رغبتها في اتباع مسار جيوسياسي مستقل، وفي هذا الاطار جاء تشكيل تحالف دول الساحل (AES) في 16 سبتمبر 2023، عقب توقيع ميثاق ليبتاكو-جورما بين الدول الثلاث، ليكرس أسلوب القطيعة الذي تبته الدول الثلاث مع تحالف إيكواس والذي تجسّد فعليا بإعلان انسحابها منه في يناير 2025، وقد سبق هذه الخطوة اعلان القيادات العسكرية في الدول الثلاث في 6 يوليو2024 تحويل تحالفها القائم الى اتحاد كونفدرالي تحت مسمى "كونفدرالية دول الساحل".[12]

## ثانيا: سياسات كونفدرالية دول الساحل وإعادة تحديد أدوار الفاعلين الدوليين في المنطقة:

مهّدت التحولات التي عرفتها منطقة الساحل في ظل حكم السلطات العسكرية الجديدة الطريق أمام حصول حزمة من الترتيبات الإقليمية، فقد سلك الحكام العسكريون في دول الكونفدرالية نهجا سياسيا يعكس الجانب الرئيسي من التنافس الدولي على منطقة الساحل، حيث انجلى الوضع الذي اعقب إحكام الأنظمة الجديدة قبضتها على السلطة في المنطقة عن مواقف وسلوكات اتضح أنها تسير بشكل سريع في اتجاه استبدال الفاعلين الدوليين التقليديين في المنطقة بقوى دولية أخرى جديدة، وتظل ثنائي انحسار النفوذ الفرنسي وتغلغل النفوذ الروسي أبرز تعبير عن ذلك التحول.

### 1. انحسار النفوذ الفرنسي-الغربي:

شكّلت قدرة فرنسا الدائمة على إبراز قوتها العسكرية في افريقيا والتأثير على الأحداث السياسية في القارة عنصرًا أساسيًا في تصوّرها لذاتها، وفي استمرار الاعتراف الدولي بها كقوة عظمى، ففي العقدين الأخيرين على سبيل المثال، ساهمت فرنسا في نحو 20 تدخلا عسكريا في القارة،[13] ورغم أن الكثير من عملياتها حظيت بتأييد عدد من المنظمات الدولية والاقليمية، وبمشاركة عسكرية لدول أوروبية أخرى كما حدث في عملية برخان "Barkhane" التي مسّت دول الساحل الثلاث بين عامي 2014-2022؛ ظلت فرنسا صاحبة اليد الطولى في المنطقة، وقائدة للمبادرات السياسية والأمنية والنفوذ الغربي فيها.

في اعقاب الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول الساحل الثلاث، بدأ النفوذ الفرنسي في المنطقة ينحسر بشكل دراماتيكي، فقد أبدت دول غرب إفريقيا انفصالًا واضحًا عن فلك فرنسا، ومنذ عام 2021، انسحبت بوركينا فاسو ومالي والنيجر من قوة المهام المشتركة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل Sahel G5 المدعومة من فرنسا (تظم الدول الثلاث إضافة الى موريتانيا وتشاد)، معللةً ذلك بخيبة أملها من الدور الفرنسي الضخم في المنطقة ونواياها الحقيقية، فرغم إنشاء قوة المهام المشتركة عام 2017، استمر عنف الجماعات المسلحة في التصاعد، مما أسفر عن مقتل عشرات آلاف المدنيين وتشريد نحو 2.7 مليون شخص،[14] وقد أسهمت تلك الإخفاقات في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعزّزت الاستياء من التدخل العسكري الفرنسي.

ففي بوركينافاسو، على سبيل المثال، أظهرت دراسة صادرة عن جامعة آلبورغ في الدنمارك حول انحسار النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل سبب تنامي مشاعر العداء الشعبية والنخبوية تجاه فرنسا جاء فيها:

"لم تفِ عملية برخان، واستراتيجيتها ونتائجها، بالوعود التي قطعتها فرنسا من خلال الإجراءات الاجتماعية. وهكذا، أعادت حكومة بوركينا فاسو وشعبها تفسير علاقتهما بفرنسا اجتماعيًا، ووجدوا أنفسهم معتمدين على نظام استعماري جديد ذي قدرات وموارد محدودة لتلبية الاحتياجات الفورية والملحّة، سواءً العسكرية أو تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. لقد ألحقت فضائح حقوق الإنسان وإنكار الجيش الفرنسي لوقوع خسائر في صفوف المدنيين سمعة سيئة بعملية برخان، التي لعبت دورًا رئيسيًا في إحباط السكان المحليين وتنامي المشاعر المعادية لفرنسا".[15]

لم يختلف الحال في النيجر ومالي عما هو عليه الحال في بوركينافاسو، حيث تُتهم فرنسا بترسيخ أنماط التبعية الاستعمارية الجديدة، والاستعلاء، والفشل في معالجة الوضع الأمني بفعالية، فمن على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، شنّ رئيس وزراء مالي المؤقت الكولونيل عبد الله مايجا في سبتمبر 2022 هجوما عنيفا على فرنسا متهما إياها "بالتراجع عن القيم الأخلاقية الكونية وخيانتها للتراث الإنساني الثقيل لفلاسفة الأنوار، [ وتحويل] نفسها إلى مجموعة عسكرية في خدمة الظلامية [وتبني] ممارسات استعمارية جديدة ومتعجرفة وأبوية وانتقامية"،[16] وقد كان التوتر بين الدولتين بلغ ذروته بعد الطلب الذي تقدمت به باماكو لمجلس الأمن الدولي لمحاسبة باريس في اوت 2022، متهمة إياها بانتهاك سيادة البلاد، ودعم الجماعات المسلحة والتجسس.

تمثّلت نقطة التحول الحاسمة في العلاقة بين دول الساحل وفرنسا في اقدام مالي وبوركينا فاسو والنيجر بطرد السفراء الفرنسيين والمطالبة بانسحاب القوات الفرنسية من أراضيها، اضطرت فرنسا، التي كان لديها 1500 جندي متمركز في النيجر، إلى إعادة تقييم وجودها العسكري في المنطقة، وأعلنت على مضض انهاء عمليتها العسكرية نهاية عام 2022،[17] وقد أبرزت تلك التحركات توجهًا إقليميًا أوسع نطاقًا لرفض الهيمنة الخارجية عموما والفرنسية بشكل خاص، وبرز سعي حكام دول الساحل نحو نماذج أمنية وجهات تعاون جديدة ومختلفة.

وبما أن فرنسا ظلت تاريخيا واجهة للمصالح الغربية في منطقة الساحل وحامية لها، فقد أدى قطع العديد من أذرع فرنسا التي طالما استغلتها في تثبيت قبضتها الاقتصادية ونفوذها السياسي وتواجدها العسكري في المنطقة، الى استفحال العداء الشعبي والعسكري الى كل ما هو غربي، وفي هذا السياق، بدأ تحرك الشارع في النيجر ضد التواجد العسكري الأمريكي في البلد مطلع عام 2024، واستغل المجلس العسكري الحاكم في النيجر الفرصة وأعلن في 16 مارس 2024 عن الغاء اتفاق التعاون العسكري مع واشنطن الذي أبرمته حكومة الرئيس السابق محمدو إيسوفو مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012، وبحلول منتصف سبتمبر 2024، كانت الولايات المتحدة قد استكملت سحب قواتها من النيجر، كما أعلنت تشاد طرد 100 جندي امريكي من قاعدة نجامينا في أفريل 2024،[18] وسبق ذلك انسحاب القوات الألمانية من النيجر في شهر أوت، وأصبحت دول الكونفدرالية، لأول مرة من استقلالها، بدون التواجد العسكري الفرنسي والغربي على أراضيها، وفي أبعد وضع عن نفوذها السياسي وتدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول الساحل الثلاث.

كانت مالي هي النواة الرئيسية لعقيدة العداء للمصالح الفرنسية والغربية في منطقة الساحل، والى جانب بوركينافاسو والنيجر، انتشرت موجة العداء تلك خارج دول الكونفدرالية الثلاث لتشمل دول أخرى في المنطقة وفي مقدمتها تشاد التي أعلنت انهاء تعاونها العسكري مع فرنسا "الذي عفا عليه الزمن...[بالنظر الى] الحقائق الجيوسياسية الحالية" على حد وصف الرئيس ادريس دبي،[19] واضطرت فرنسا الى تسليم آخر قواعدها العسكرية في البلد للجيش التشادي في 30 يناير 2025،[20] وقبل ذلك كانت فرنسا قد انهت وجودها العسكري في جمهورية افريقيا الوسطى في ديسمبر 2022، كما بدأت فرنسا في شهر فبراير من هذا العام إجراءات سحب قواتها المنتشرة في السنغال بعد اعلان الرئيس فاي عزمه انهاء الوجود العسكري في بلادها خلال هذا العام (2025) بحجة تعارضه مع منطق السيادة والاستقلال،[21] وهو نفس الخطاب الذي تبنته ساحل العاج وأنهت رسميا التواجد العسكري الفرنسي على أراضيها شهر فيفري من هذا العام.[22]

وبشكل عام، مثّل انفصال منطقة الساحل الافريقي عن النفوذ العسكري الفرنسي منعطفًا جيوسياسيا حاسمًا للمنطقة، ولاعتبارات سياسية داخلية وخارجية، تم هذا الانفصال في سياق استراتيجية مخططة وواسعة النطاق انتهجها دول الكونفدرالية لتعزيز شرعية سلطتها باستغلال حالة الاستياء من التدخل الفرنسي، ومن ثم للدخول في شراكات

أمنية واقتصادية جديدة مع فواعل دولية مختلفة، وتأتي العلاقات الجديدة مع روسيا وتركيا والامارات العربية المتحدة لتكشف بوضوح عن التوجهات الجيوسياسية الجديدة في منطقة الساحل.

**2. الشراكات الأمنية والسياسية الجديدة لدول الكونفدرالية:**

أدت الفراغات الأمنية التي خلّفها انسحاب الفاعل الرئيسي في منطقة الساحل، وتقاطع الطموحات الجيوسياسية لدول المنطقة مع تلك التي تحملها جهات دولية فاعلة من خارجها، الى خلق مناخ سياسي موات استغلته تلك الجهات للامساك بزمام الامن الإقليمي في منطقة الساحل، مستغلة في ذلك موجةُ الإحباط المُعادي لفرنسا والغرب عموما، وحالة عدم اليقين الجيوسياسي السائدة، لتقديم نفسها في صورة بدائل عملية للحد من هيمنة القوى الاستعمارية السابقة، وشريكا مختلفا يمكن الاعتماد عليه في التصدي لمختلف التحديات التي تجابهها دول المنطقة.

رغم الاهتمام الخاص الذي توليه دول الكونفدرالية لروسيا، ورغم دور هذه الاخيرة البارز في تشكيل المناخ الجيوسياسي المتغير في منطقة الساحل، استقطب الاستثمار في الفراغات الأمنية التي خلفها تراجع فرنسا لاعبين دوليين آخرين تأتي تركيا والامارات العربية المتحدة في مقدمتهم.

**أ. روسيا: نفوذ جيوسياسي بغطاء الشركات الأمنية:**

بدأ اهتمام روسيا بإفريقيا عام 2014 في سياق سعيها لكسر العزلة التي فرضتها القوى الغربية عليها بعد الاستيلاء على شبه جزيرة القرم،[23] قدمت جمهورية أفريقيا الوسطى فرصة جذابة لروسيا لاختبار طموحاتها الجيوسياسية في أفريقيا مع شروعها في طرد القوات الفرنسية والامريكية من البلاد عامي 2016 و2017، فتحت الفجوة الأمنية الناجمة عن ذلك الانسحاب الباب أمام قوات مجموعة "فاغنر" Wagner لسدّها، ففي أكتوبر من عام 2017 وافقت روسيا على إرسال أفراد أمن إلى بانغي مقابل الحصول على الذهب والالماس واليورانيوم، تبع ذلك وصول المدربين العسكريين والأسلحة الروسية الى البلد في يناير 2018، وتولت شركة "سيوا" وهي احدى فروع "فاغنر" مهام توفير الأمن في افريقيا الوسطى.[24]

شجّع الاختراق الذي حققه النفوذ الروسي في إفريقيا الوسطى القيادة الروسية على العمل على توسيع تجربة فاغنر في القارة، ففي عام 2019 تدخلت المجموعة بشكل مباشر لدعم قوات الجنرال حفتر في ليبيا، وبعد انقلاب مالي، بدأت فاغنر عملياتها الأولى في منطقة

الساحل نهاية عام 2021،[25] وبحلول عام 2023 كانت لدى مجموعة فاغنر في مالي نحو ألفي مقاتل تحت قيادة إيفان ألكسندروفيتش ماسلوف، وقد كان ذلك في اطار عقد بقيمة 10 ملايين دولار امريكي شهريا، يُرجح أن يكون دفعه من خلال الامتيازات الممنوحة لاستغلال مناجم الذهب في مناطق تيساليت وكايس، ومنجم الليثيوم في بوغوني، ولتعميق نفوذها الجيوسياسي، تعهدت روسيا بتقديم 100 مليون دولار امريكي كمساعدات للوقود والغذاء والأسمدة إلى مالي، كما تم في عام 2024 توقيع اتفاقيات تعاون سريع في مجال النفط والتعدين، بما في ذلك ما يخص استغلال مناجم الليثيوم واليورانيوم.[26]

في بوركينافاسو المجاورة، سرّع الانقلابان العسكريان اللذان وقعا سنة 2022 من التحول السريع في التوجهات السياسية للبلد بعيدا عن فرنسا، دعّم قائد فاغنر بريجوزين الانقلابين علنا واصفا تراوري بأنه "ابن وطنه الأم الجدير والشجاع حقًا"، وبدأ التعاون العسكري بين روسيا وبوركينافاسو في قمة سانت بطرسبرغ في جويلية 2023، وصلت طلائع قوات فاغنر -ضمن ما أصبح يعرف بالفيلق الافريقي بعد مصرع بريجوزين- الى بوركينافاسو نهاية عام 2023، وظهرت بشكل علني شهر يناير 2024 حيث نشر الفيلق على صفحته في تيليجرام: "المبادرة الأفريقية تنشر اللقطات الأولى لإنزال أفراد عسكريين روس في مطار بوركينا فاسو، وستضمن فرقة روسية قوامها 100 جندي سلامة زعيم البلاد، إبراهيم تراوري، والشعب البوركينابي من الهجمات الإرهابية".[27]

أما في النيجر، التي ظلت تستضيف على أراضيها أكبر عدد من القواعد العسكرية الفرنسية والأمريكية في القارة، فقد شرعت روسيا في التدخل المباشر في البلد عبر نشر المدربين والمستشارين الروس من عناصر فيلق أفريقيا شهر أفريل 2024، ومن المثير للاهتمام أن جزء من القوات الروسية تم نشره في قاعدة جوية كانت تتمركز فيها القوات الامريكية بنيامي، بينما تم نشر جزء محدود منها في منطقة تيلابيري التي تم فيها اختطاف عدد من الجيولوجيين الروس من قبل الجماعات المتمردة، ما كشف عن طبيعة المصالح الاقتصادية للروس في المنطقة، هذا إضافة الى التموضع الاستراتيجي للمدربين الروس في الفيلات المجاورة للقصر الرئاسي في نيامي، والذي يعزّز فكرة أن دورهم الأساسي هو الحماية من المعارضة العسكرية الداخلية ومحاولات الانقلاب المحتملة.[28]

رغم كون مجموعة فاغنر-وفيلق إفريقيا الناشيء- الشكل الأكثر تأثيرًا للانخراط الروسي في منطقة الساحل، الا أنه من المهم الإشارة الى الابعاد غير الامنية للتغلغل الروسي في

المنطقة، على سبيل المثال، تُعزّز روسيا علاقاتها مع دول المنطقة من خلال آليات سياسية واقتصادية متنوعة منها تزويد ست دول أفريقية بالقمح دون أي مقابل (مالي، بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، زيمبابوي، الصومال، وإريتريا)،[29] وتقيم شركة روساتوم الحكومية الروسية للطاقة الذرية شراكات ثنائية مع عشرين دولة أفريقية، بما في ذلك إنشاء محطة صغيرة للطاقة النووية في بوركينافاسو التي أصبحت أول دولة في غرب إفريقيا تُنتج الكهرباء عبر محطات نووية، ويتوقع أن يدفع الانخفاض في تكلفة الكهرباء المقدر بنحو 90% الى ارتفاع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 18% إلى 31%،[30] كما تم ابرام اتفاق ثنائي بين مالي وروسيا عام 2024 تتولى بموجبه روسيا بناء أكبر محطة للطاقة الشمسية في غرب إفريقيا.[31]

إضافة الى الدعم العسكري والاقتصادي، توفّر روسيا للأنظمة الانقلابية في دول الساحل الحماية السياسية من الإدانة الدولية بحكم عضويتها الدائمة في مجلس الامن،[32] كما أنها تظهر دعمها اللامحدود لخطاب التحرر والسيادة واحترام خصوصيات الدول، ما جعلها محل ترحيب الأنظمة الانقلابية في دول الساحل، حيث بخلاف تجارب تلك الدول مع القوى الغربية، لا تفرض روسيا قيودًا أيديولوجية، أو اعتبارات أخلاقية، أو قيودًا عملية على سياستها التعاونية مع دول الساحل،[33] بل يمكن القول ان تردد القوى الغربية واحجامها عن دعم الدول الافريقية ذات السجل السيئ في مجالات حقوق الانسان والديمقراطية، قد أسم بشكل كبير في تعزيز التغلغل الروسي في القارة.

في المقابل، ثمة مؤشرات على استغلال روسيا لحالتي عدم الاستقرار وانعدام الأمن في دول الساحل لتوسيع نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي بتكلفة زهيدة، وحدث ذلك بفعل دعمها لجهود تقويض النفوذ الغربي وعبر استغلال الفرصة الكبيرة التي تتيحها المشاعر المعادية للغرب لبناء علاقات سياسية واقتصادية جديدة، على سبيل المثال، دعا وزير التعدين النيجري، عثمان أبارشي، روسيا إلى الاستثمار في اليورانيوم النيجري والصناعات الاستخراجية الأخرى بعيد سحب حكومة النيجر ترخيص شركة "أورانو" الفرنسية لاستغلال منجم "إيمورارين" لليورانيوم في شهر جوان 2024، ويتقاطع ذلك بشكل تام مع الاستراتيجية الروسية للهيمنة على سوق الطاقة النووية، وزيادة النفوذ على الدول التي تهدف إلى خفض مشتريات الطاقة الروسية.

وفي مثال آخر، نجحت روسيا في تشجيع الحكومة المالية على إصلاح قانون التعدين للسماح للشركات الروسية بالاستحواذ على الامتيازات الأجنبية، وبموجب ذلك الإصلاح، أصبحت الأموال التي كانت ستُخصص للشركات الأسترالية العاملة هناك تصب الخزائن الروسية لدفع تكاليف دعمها العسكري، وقد وفّر الوصول الى مناجم الذهب والالماس والليثيوم في مالي وبوركينافاسو موردا مهما لدعم العمليات الروسية في الدولتين ولتمويل توسعها في دول أفريقية أخرى، وفي الوقت نفسه، وفّر ذهب الساحل، باعتباره سلعة يمكن غسلها بسهولة في الأسواق الدولية، لروسيا النقد اللازم لتلبية احتياجاتها من الأسواق الدولية، وبالتالي التحايل على العقوبات الدولية المفروضة بسبب حرب أوكرانيا،[34] ويعلّق احد النقاد النيجيريين على هذا الواقع بالقول: "إنهم [الروس] سعداء... لأنهم يضربون عصفورين بحجر واحد؛ يكسبون المال، وفي الوقت نفسه يوسعون نفوذهم إلى منطقة خاضعة تاريخيًا لنفوذ العدو، أي فرنسا والولايات المتحدة".[35]

**ب. أدوار الفواعل الدولية الأخرى:**

لم تكن روسيا الجهة الوحيدة المتعاظم دورها في التحولات الجيوسياسية الجارية في منطقة الساحل، فجاذبية المنطقة التي انكشف تأثيرها بفعل تراجع الدور الفرنسي وتنامي مشاعر الرفض للنفوذ الغربي فيها سرعان ما استقطبت اهتمام قوى دولية أخرى كانت بدورها تسعى الى توسيع نفوذها ولعب دور فاعل في المنطقة، ويبرز في سياق التغلغل الجيوسياسي والأمني دور تركيا والامارات العربية المتحدة كلاعبين جديدين في منطقة الساحل.

- **تركيا: دبلوماسية المُسيّرات:**

يجسّد نشر طائرات "بيرقدار" و"أكانجي" المسيّرة في سماء دول الساحل الافريقي أوضح الأمثلة على تنامي دور تركيا كشريك سياسي وأمني للأنظمة العسكرية الحاكمة في دول الكونفدرالية، وينظر الكثير من المراقبين الى دور تركيا باعتباره الأسرع والأكثر تصميما على ملء الفراغ الجيوسياسي في المنطقة، وتقدم تركيا نفسها شريكا حاسما للأنظمة العسكرية الجديدة، وتعزز حضورها عبر نشر مستشارين شبه عسكريين في المنطقة، ومن خلال قيامها بدورات لتكوين تقني جيوش الدول الثلاث، وعلى غرار شركة "فاغنر" الروسية، تتولى شركة "سادات" الأمنية التركية الخاصة تأمين مصالح الشركات التركية العاملة خاصة في قطاع المناجم بالنيجر، وتنشر مئات المرتزقة في منطقة الساحل لحماية تلك المصالح.[36]

رغم أن انخراط تركيا في أنشطتها الأمنية سبق موجة الانقلابات التي حدثت في المنطقة منذ 2020، إلا أن التطورات اللاحقة على اكثر من صعيد عزّزت هذا الانخراط بسبب التوافق الكبير في المصالح، وفي الوقت الحالي، تنشر تركيا طائرات بيرقدار وأكانجي المسيّرة في قواعد عسكرية آمنة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وأصبحت الطائرات التركية جزءا أساسيا من عمليات مكافحة التمرد في الدول الثلاث، وتُؤسِّس لما يطلق عليه الملاحظون "دبلوماسية المسيرات"،[37] في تعبير عن توظيف تركيا لطائراتها المسيّرة خدمة لأجندتها الجيوسياسية في منطقة الساحل.

تدعَّم تركيا شراكاتها الأمنية في منطقة الساحل بأنشطة اقتصادية واستثمارات بارزة خاصة في مشاريع البنية التحتية، على سبيل المثال، قامت وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) (التي لديها مكتب في النيجر منذ عام 2013) بتجديد المسجد الكبير وقصر سلطنة أغاديز في شمال النيجر،[38] كما قامت ببناء مطار ديوري-حماني الجديد وفندق "راديسون بلو" في نيامي، وفي مالي كانت تركيا من أوائل الدول (بعد روسيا) التي أيدت الانقلاب العسكري ضد الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، كما قامت تركيا بتشييد مسجدًا للمجلس الإسلامي الأعلى في مالي، وأعادت تأهيل مساجد أخرى، وتقوم حاليا شركة "كاليون إنسات" التركية (لبناء خط نقل سريع للحافلات يضم 18 محطة في باماكو بتكلفة بلغت نحو 120 مليون دولار، وبالإضافة إلى البنية التحتية والتعمير، تجسد المساعدات الإنسانية والتنموية جانبا مهما من جوانب الانخراط التركي في دول الساحل، وتنشط في المنطقة منظمات عديدة لها صلة بالحكومة التركية وتعنى في الأساس بأمور الرعاية الصحية وببناء وتشغيل المستشفيات في مالي والنيجر.[39]

- **الامارات العربية المتحدة: نفوذ جيوسياسي خلف ستار التجارة والاستثمار:**

تتبنى دولة الامارات العربية المتحدة خطابا معاديا للحركات الاسلامية المتطرفة، وتشدّد على هدفها في نشر الإسلام المعتدل، ومحاربة الإرهاب والتطرف العنيف، وعلى ضوء ذلك، تصنِّف دولة الامارات تنظيمات داعش والاخوان والحوثيين كحركات إرهابية مزعزعة للأمن والاستقرار، وعلى أساس ذلك التصنيف تتحدد أهداف دولة الامارات في منطقة الساحل الافريقي كما عبّر عنها وزير الدولة الإماراتي الشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان في "مكافحة

الإرهـاب والقضـاء على التطـرف في منطقـة السـاحل... ومواصـلة دعـم البرامج التنمويـة والإنسانية... وكبح جماح التطرف بجميع مظاهره، واستعادة الأمن والاستقرار في المنطقة".[40]

يتخذ التغلغل الاماراتي في منطقة الساحل مظلة التواجد الاستثماري والتجاري لترسيخ النفوذ الجيوسياسي في المنطقة، وقد أسهمت المقدرات المالية والاقتصادية الضخمة لدولة الامارات في جعلها احد اهم الفواعل الجيوسياسية في القارة، فبحسب تقرير لصحيفة فايننشال تايمز، بلغ إجمالي الاستثمارات الإماراتية في أفريقيا نحو 110 مليار دولار ما جعلها أكبر مستثمر في القارة،[41] وتركز الامارات العربية بشكل خاص على الاستثمار في مجالات لوجستيك والنية التحتية، وقد أسهمت شركة موانئ دبي التي تدير عددا من موانئ الدول الافريقية كميناء داكار في السنغال، في تعزيز نفوذ الشركات الاماراتية المملوكة للدولة في منطقة الساحل من خلال سيطرتها على الطريق الرئيسي وخط سكة الحديد الممتد من داكار الى باماكو، كما تلعب لوجستيات النقل الإماراتية دورًا أساسيًا في توزيع المساعدات الإنسانية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمالي والنيجر وبوركينافاسو، ويكشف ذلك عن دور البنية التحتية لمنطقة الساحل في تشكيل جزء من دور أوسع للسياسة الخارجية الإماراتية في المنطقة.[42]

في المجال الأمني، يبرز دور الامارات في منطقة الساحل من خلال عمليات توريد السلاح والاتفاقات العسكرية المبرمة مع دول المنطقة وعلى رأسها مالي التي يربطهما اتفاق تعاون منذ عام 2018، كما تقدم دولة الامارات منذ 2020 مساعداتها العسكرية في شكل عربات مدرعة منتجة محليا واعانات مادية لمجموعة دول الساحل الخمس في إطار حملة عسكرية ودبلوماسية لتوثيق العلاقات العسكرية مع مختلف عواصم دول الساحل، كما شاركت الامارات بشكل مباشر عام 2021 في دعم عملية برخان الفرنسية في منطقة الساحل.

الى جانب تركيا والامارات العربية المتحدة، تشهد منطقة الساحل ولوج قوى دولية أخرى تسعى بدورها الى تعزيز مصالحها في المنطقة، ويبرز في هذا المقام دور الصين بشكل خاص، ويرتكز هذا الأخير أساسا على الاولويات الاقتصادية في المقام الأول ما يضع الصين في خانة مختلفة عن الفاعلين الجدد في المنطقة، وتحوز الشركات الصينية في الوقت الحالي على تراخيص عديدة للتنقيب عن اليورانيوم في مناجم "أزليك" بالنيجر،[43] وتستثمر شركة البترول الوطنية الصينية في حقل "أغاديم" النفطي الذي تم ربطه بميناء "سيمي" في البنين، وعلى هامش قمة منتدى التعاون الصيني الافريقي، وقّعت الصين ومالي اتفاقا عسكريا تم

بموجبه حصول مالي على أسلحة ومعدات عسكرية من شركة "نوريكو" الصينية، ومن المهم الإشارة الى انتشار القوات العسكرية الصينية في منطقة الساحل ضمن اطار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام كما هو الحال في مالي.

## ثالثا: مستقبل الاتجاهات الجيوسياسية لمنطقة الساحل على ضوء التحولات الراهنة:

تتوقف أي محاولة لرسم صورة مستقبلية للمشهد الجيوسياسي لمنطقة الساحل الافريقي على الفحص الدقيق لحزمة المتغيرات المتدخلة في الوضع الحالي وتقدير احتمالاتها المستقبلية على ضوء الوقائع الحالية، وفي هذا الاطار ترتبط التوجهات الحالية للتموضع الجيوسياسي أساسا بثنائية تنامي انخراط روسيا وفاعلين جدد في المشهد الجيوسياسي في مقابل التراجع الفرنسي في المنطقة من جهة، وبقدرة النظم العسكرية الحاكمة في دول الكونفدرالية على احكام سيطرتها ونشر نموذجها إقليميا أو تراجعها وسقوطها من جهة ثانية.

تخضع القراءات المتعلقة بالثنائيتين السابقتين بدورها الى متغيّرين هامّين هما: أولا: نجاح النظم العسكرية الحاكمة وشركائها الأمنيون الجدد في التغلب على التحديات الأمنية والسياسية التي تفرضها الجماعات المتطرفة وحركات التمرد النشطة في المنطقة، وثانيا: ردود أفعال الفاعلين الدوليين التقليديين في المنطقة - فرنسا وحلفائها- على تلاشي مكانتهم الجيوسياسية في منطقة ظلت تاريخيا خاضعة لنفوذها الاقتصادي والسياسي والأمني بشكل حصري.

### 1. ترسيخ أدوار الفاعلين الجدد في منطقة الساحل:

يخضع استمرار الاتجاه الحالي نحو استبدال شبه كامل لنفوذ فرنسا -وحلفائها- في منطقة الساحل بشركاء أمنيون واقتصاديون جدد، لاعتبارات داخلية ودولية متعددة، فعلى الصعيد الداخلي يواجه هذا التوجه اختبارا صعبا يتطلب تجاوزه نجاح النظم العسكرية الحاكمة وشركائها الامنيون في استتباب الامن الداخلي وفرض الاستقرار ودحر الجماعات الانفصالية والمتطرفة، وقد شكل اخفاق فرنسا سابقا -رغم الحجم الهائل للقدرات العسكرية واللوجيستية التي سخرتها بدعم من عدد من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة- في اجتياز هذا الاختبار ذريعة لقادة الانقلاب لتبرير اسقاطهم للحكام المدنيين المدعومين من قبل فرنسا، ولتغيير اتجاه تحالفات دولهم نحو روسيا وفواعل دولية أخرى.

لا توحي المعطيات المنتشرة حاليا بقدرة دول الكونفدرالية على رفع التحديات الأمنية التي تواجهها، فلا تزال مساحات شاسعة من المنطقة خارج سيطرة حكومات تلك الدول، وبحسب تقديرات نهاية عام 2024، لا يزال نحو 60% من أراضي مالي، و50% من أراضي بوركينا فاسو خارج نطاق السلطة الفعلية للدولتين،[44] واصطدمت مساعي تلك الدول لاسترجاع سيطرتها على أراضيها بخسائر فادحة، على سبيل المثال، في شهر جويلية 2024 تعرضت مجموعة "فاغنر" -والجيش المالي- الى أكبر خسارة لها في أفريقيا على يد الإطار **الاستراتيجي الدائم** للدفاع عن الشعب الأزوادي **(CSP)**، وهي جماعة مسلحة تارقية، وبحسب بيان لذلك التنظيم، فقد اسفرت المواجهات عن مقتل 84 جنديًا من فاغنر و47 جنديًا من القوات المسلحة المالية وسبعة أسرى وعشرات الجرحى تم اجلاؤهم جوا الى كيدال، ناهيك عن خسائر مادية ضخمة.[45]

من ناحية أخرى، لا تدفع أفعال السلطات الجديدة في دول الكونفدرالية وشركائهم الجدد باتجاه تثبيت الاستقرار وترسيخ توجهاتها السياسية في المنطقة، ففي شمال مالي والنيجر بشكل خاص، ارتبطت افعال قوات "فاغنر" بفظائع رهيبة في حق السكان المحليين من الأزواديين والعرب، وثّقت التقارير حالات كثيرة لمشاركة فاغنر في عشرات المجازر وجرائم التعذيب الجماعي والنهب، كما تورطت طائرات بيرقدار التركية-التي يسيرها عناصر فاغنر- في مقتل عشرات المدنيين، وقد أدت تلك الاعمال الانتقامية إلى موجات نزوح كبير نحو موريتانيا، فبين يناير وجويلية 2024، وصل نحو 91 ألف مالي الى شرق موريتانيا.[46]

**2. فشل الشراكات الأمنية الجديدة واستمرار التجاذبات الجيوسياسية:**

يعتبر هذا السيناريو هو الأقرب على المدى المتوسط، وعلى النحو الذي تمت مناقشته أعلاه، لم يؤدي استبدال التعاون العسكري الغربي بالشراكات الأمنية الجديدة الى تغيير واقع التحديات الأمنية والسياسية في المنطقة، ويؤثر هذا الإخفاق بشدّة على مصداقية النظم العسكرية الحاكمة في دول الكونفدرالية، ما يفتح المجال واسعا أمام مزيدا من الاضطرابات الداخلية بفعل استنزاف المجهود الحربي للموارد الاقتصادية والمالية الشحيحة، كما تظل احتمالات الانقلابات العسكرية المعاكسة واردة في بيئة ألفت هذا الشكل من التغيير منذ استقلال دولها.

ما يعزّز هذا السيناريو هو طبيعة الردود المتوقعة من الفاعلين الجيوسياسيين التقليديين في المنطقة وعلى رأسهم فرنسا والولايات المتحدة، فالولايات المتحدة على سبيل

المثال، لا تزال تحتفظ بوجود عسكري قوي في افريقيا من خلال قواعدها المنتشرة في جيبوتي والكاميرون وغانا وتشاد ودول أخرى، ومن غير المرجح سماحها باستمرار تغلغل منافسيها الاستراتيجيين الروس والصينيين في منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة، كما أن فرنسا، المهيمن السابق، لا زالت متمسكة بمصالحها في منطقة الساحل، وتحظى شركاتها وبنوكها الكبيرة بنفوذ اقتصادي ومالي قوي في منطقة الساحل برمتها، ومن المرجح اعتمادها على سياسات جديدة تغيّر صورتها كقوة استعمارية، وباستعارة تعبير رئيسها ماكرون: " فرنسا لا تتراجع في أفريقيا، بل تعمل على إعادة تنظيم نفسها فحسب".[47]

أخيرا، تظل العلاقات المتوترة بين دول الكونفدرالية وجيرانها عاملا آخر يضاف الى العوامل التي تتعارض مع فرص استقرار الأنظمة العسكرية الحاكمة واستمرارية توجهاتها الجيوسياسية، فدول الكونفدرالية الثلاث في خلافات حادة مع معظم دول مجموعة "إيكواس"، كما يسود التوتر الشديد علاقات دول الكونفدرالية بكل من الجزائر وموريتانيا، فالجزائر تعارض بشدة الشراكات الأمنية الجديدة لدول الكونفدرالية، لا سيّما العمليات الامنية والعسكرية التي تقوم بها مجموعة فاغنر في شمال مالي،[48] كما تعرف العلاقات بين مالي وموريتانيا توترات دبلوماسية كبيرة، ففي شهر أفريل 2024، على سبيل المثال، اتهمت موريتانيا الجيش المالي ووحدات فاغنر بانتهاك سيادتها وملاحقة المتمردين الماليين وسقوط ضحايا داخل حدودها، وردًا على ذلك، عززت موريتانيا الرقابة على الحدود، واشترطت على المواطنين الماليين الحصول على إذن قبل دخول البلاد.[49]

**الخاتمة:**

تسبّبت حزمة من الوقائع والسياقات السياسية والأمنية في تحويل حالة الركود الجيوسياسي التي ظلت تلازم منطقة الساحل الافريقي الى بؤرة مفتوحة لاستقطاب الفاعلين الدوليين والى ساحة للتنافس الجيوسياسي الدولي، فالأحداث المتلاحقة التي عرفتها دول المنطقة على أكثر من صعيد في السنوات الاخيرة، أثرت بشكل دراماتيكي على نفوذ فرنسا ومكانتها التقليدية كقوة جيوسياسية واقتصادية مهيمنة في المنطقة، وعبّد ذلك التراجع الطريق أمام فاعلين دوليين آخرين في محاولة لملء الفراغ الجيوسياسي الذي تركته فرنسا وحلفائها في المنطقة، مستغلين في ذلك تصاعد مشاعر الاستياء من دور فرنسا، وحاجة الانظمة السياسية في دول الساحل للدعم السياسي والعسكري الخارجي.

لقد سرّعت موجة الانقلابات العسكرية التي عرفتها دول الساحل الأفريقي منذ عام 2020 مسار التحول الجيوسياسي في المنطقة، وشكل اقدام دول الساحل الثالث مالي والنيجر وبوركينافاسو عام 2023 على تأسيس اتحاد دول الساحل - كونفدرالية دول الساحل منذ عام 2024- ثم انسحابها من منظمة إيكواس - ليكرّس نهج القطيعة الجيوسياسية الذي تبناه الحكام الجدد في تلك الدول تجاه فرنسا، ومثّل الغاء اتفاقات التعاون الأمني مع فرنسا من جانب واحد، وانهاء الوجود العسكري الفرنسي في الدول الثلاث بحلول عام 2024 علامة بارزة في سياق التحول الجيوسياسي وسط منطقة الساحل الافريقي.

وبالتوازي مع خطط فك الارتباط مع فرنسا سياسيا واقتصاديا وأمنيا، طفت الى المشهد الجيوسياسي لمنطقة الساحل أدوار قوى دولية جديدة كان في مقدمتها روسيا وتركيا، وقد شكّل استبدال فرنسا بهؤلاء الفاعلين الجدد أبرز معالم التغيير الجيوسياسي في المنطقة، وانعكس ذلك بشكل واضح في طبيعة الشراكات الأمنية للأنظمة العسكرية الحاكمة في دول الكونفدرالية، حيث حلّت قوات مجموعة "فاغنر" الروسية، وبعدها الفيلق الافريقي- محل القوت الفرنسية والغربية في التصدي للجماعات الانفصالية والمتمردة في الدول الثلاث، وحلت المساعدات والعتاد العسكري والدعم الروسي والتركي والاماراتي محل الدعم الغربي، وأسهم ذلك، في المقابل، في وضع يد الفاعلين الجدد على الموارد الطبيعية والاقتصادية في المنطقة، سيّما في قطاعات التعدين والتنقيب والنفط.

مثلما كان لإخفاق النظم المدنية الحاكمة في السيطرة على التحديات الأمنية سببا رئيسيا لسقوطها واستبدال شراكاتها الأمنية والعسكرية خارجيا، ترجّح هذا الدراسة أن تظل الاعتبارات الأمنية العامل الأبرز في تحديد مستقبل الشراكات الأمنية القائمة حاليا في المنطقة وفي تقرير توجهاتها الجيوسياسية، حتى الان، لا تؤشِّر المعطيات على الأرض على تطور حقيقي على الصعيدين الأمني والاقتصادي، ولاتزال الجماعات المتمردة والانفصالية تمثّل تهديدا وجوديا للأنظمة العسكرية الحاكمة، كما أن كثرة المظالم واعمال القمع ولّدت سخطا متزايدا لدى فئات واسعة من مجتمعات دول الساحل تجاه "الغزاة الجدد"، وأخيرا، تظل ردود الأفعال المتوقعة من القوى التقليدية التي ظلت الفاعل الرئيسي في المنطقة، وطبيعة العلاقات المضطربة لدول الكونفدرالية مع جيرانها في الشمال والغرب، عاملا إضافيا لترجيح

فـرص اشـتداد التجاذبـات الجيوسياسـية في منطقـة السـاحل، وتحـول دون حصـول أفـق واضحة للاستقرار الجيوسياسي على المدى القريب.

**الهوامش:**

[1] بي بي سي عربية،" انقلابات افريقيا خلال 20 عاما"، نشر بتاريخ 2023/08/30، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/articles/c19g8nvz829o

[2] مصلوح، كريم. الامن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا، أبو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014، ص. 40.

[3] الأمم المتحدة، "أقل البلدان نموا في العالم"، تم الاسترجاع بتاريخ: 2025/04/06، متاح على الرابط:https://bit.ly/4cEYEF1

[4] Mohamed, Yacoub. AFRICOM: An Effective Organization or a Military Hurdle?, Monterey, California. Naval Postgraduate School, 2012, p. 74

[5] Moore, Adam. & James Walker. "Tracing the US Military's Presence in Africa", *GEOPOLITICS* Vol. 21, No. 3(2016), p.696.

[6] مدوني، علي. "التدخل العسكري في مالي: الأسباب والمآلات"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 08، العدد 03 (2020)، ص.135.

[7] الـورغي، جـلال ."الخيبـة الفرنسـية في مـالي.. انسـحاب بطعـم الهزيمـة"، نشـر بتـاريخ: 2022/08/29، متـاح علـى الـرابط: https://bit.ly/4jC329I

[8] The New Times, "Why is the Sahel turning its back on France?", Pub.jan.03, 2025, retrieved from: https://bit.ly/4mlYczZ

[9] Marcel Kitissou, "*The Economy of Forces: France in the Sahel and the Global Power Play*". In: Marcel Kitissou & Pauline E. Ginsberg, *The Sahel: Focus of Hope, Focus of Fear*, London: Adonis & Abbey Publishers,.2014, p.46.

[10] Sour, Lotfi. "French interventionism in the Sahel: a flawed strategy, imperfect Geopolitics, *Przegląd Geopolityczny*, vol. 48 (Jaune 2024), p.93.

[11] هتهات ،ابوبكر الصديق. لزهر عبد العزيز. المتغيرات الإقليمية الجديدة وأثرها على دور الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، مجلد 09، عدد. 01 (2025)، ص.ص. 760-763.

[12] Bassou, Abdelhak ."From the Alliance of Sahel States to the Confederation of Sahel States: The Road is Clear, But Full of Traps", *Policy Brief* - N° 19/24 - April 2024, p.02.

[13] Labbaye, Camille Julie. The Declining Influence of France in the Sahel: A Multimodal and Framing Discourse Analysis on Presidential Speeches in Burkina Faso (thesis was prepared to complete the MSc European Studies , Aalborg University, 15 October 2023). p.32-33.

[14] Vasudeo, Kshipra. "The Sahel region and Russia: Military Cooperation", *UGC CARE Journal*, Vol.31, Issue 04 (July–August 2024), p.52

[15] Ibid, p.59-60.

[16]"رئـيس وزراء مـالي يهـاجم فرنسـا وجـوتيريش فـي الأمـم المتحـدة"، نشـر بتـاريخ: 2022/09/24، متـاح علـى الـرابط: https://bit.ly/3EqLDSJ

[17] Alexander M. Nadzharov, Ekaterina G. Entina, Franco-Russian Great Power Rivalry in the Sahara-Sahel Region, *Russia in Global Affairs,* Vol. 21 , No.3 (July-September 2023), p.196

[18] Nina Wilén, A Break with the Past: The End of French Military Presence in Chad and Senegal, EGMONT POLICY BRIEF 368 (Dec. 2024), p. 02

[19] Ibid, p.02

[20] الإذاعة الجزائرية، "تشاد تنهي الوجود العسكري الفرنسي على أراضيها"، تم الاسترجاع في: 2025/04/26، من https://news.radioalgerie.dz/ar/node/59226

[21] Wilén, Nina. Op. Cit, p.2-3.

[22] Lionel, Ekene. La France restitue sa dernière base militaire à la Côte d'Ivoire, Retrieved in : 26/04/2025, From: https://www.military.africa/2025/02/france-returns-final-base-to-ivory-coast-military/

[23] Cobo, Ignacio Fuente. "The new "russianism". How Russia is colonising Africa", *IEEE Analysis Document*, vol. 43(2024), p.04.

[24] Global Initiative Against Transnational Organized Crime, "After the fall Russian influence on Africa's illicit economies post-Wagner", Geneva,2025, p.13.

[25] Ramadhany, Ghifarie Aulia; Salahuddin Hakim, Mohammad Apridio; and Manullang, Abel Josafat (2024) "Unraveling The Conflict-Ridden Weave: The Regional Security of The Sahel Region Amidst Wagner Group's Presence", *Journal of Terrorism Studies*: Vol. 6: No. 2, (2024), p10.

[26] Global Initiative Against Transnational Organized Crime, p.19.

[27] Ibid, p.10

[28] Ibid, p.32.

[29] Vasudeo, Kshipra. "The Sahel Region and Russia: Military Cooperation", History Research Journal, Vol.31, Issue 04, ( July–August 2024), p. 54.

[30] آيات، إدريس. عامان من الحكم: قصة إبراهيم تراوري وولادة بوركينا فاسو الحديثة، نشر بتاريخ: يناير 22, 2025، متاح على الرابط: https://sotour.net/6998/

[31] Global Initiative Against Transnational Organized Crime, p. 20.

[32] Cobo, Ignacio Fuente. p.05.

[33] Ibid, p.07.

[34] Ibid, p.15.

[35] Global Initiative Against Transnational Organized Crime, p.33.

[36] مركز تقدم للسياسات، "هل تتقاطع أو تتناقض مصالح تركيا والجزائر في الساحل الأفريقي؟"، نشر بتاريخ: 15 أوت 2024، متاح على الرابط: https://bit.ly/4k01w1r

[37] Borsari, Federico. Turkey's drone diplomacy: Lessons for Europe, 31 January 2022, European Council on Foreign Relations.

[38] Stambøl, Eva Magdalena & Tobias Berger. Transnationally entangled (in)securities: The UAE, Turkey, and the Saharan political economy of danger, Security Dialogue, 2023, Vol. 54(5) p.504

[39] Ibid, p.505

[40] Ibid, p.502

[41] "الإمارات قوة استثمارية ودبلوماسية صاعدة في أفريقيا شراكة تقوم على تبادل المنافع تنجح في كسب ثقة الأفارقة"، نشر بتاريخ 2024/06/01، متاح على الرابط. https://bit.ly/3Z34R7Q

[42] Stambøl. Eva Magdalena & Tobias Berger, Op.cit, p.501.

[43] عامر ،قادة ورشيد ساعد. التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الافريقي: الاستراتيجيات الصينية والأمريكية أنموذجا، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 09، عدد. 02 (2024)، ص. 815

[44] Africa Research Unit, Beyond ECOWAS: The Future of the Sahel Alliance, pub. in 14 Mar 2025, Retrieved from: https://epc.ae/en/details/brief/beyond-ecowas-the-future-of-the-sahel-alliance

[45] إذاعة الساحل والصحراء الدولية، "الإطار الاستراتيجي الدائم للدفاع عن الشعب الأزوادي ينشر بيانا هاما للرأي العام الأزوادي والدولي حول المواجهات الأخيرة"، نشر بتاريخ: 2024/08/01، متاح على الرابط: https://bit.ly/4jBUuAh

[46] Global Initiative Against Transnational Organized Crime, p.21.

[47] عبد القادر، سارة. "انسحاب فرنسا من الساحل الأفريقي.. فرصة لترتيب المصالح الاقتصادية"، نشر بتاريخ 2024/12/05، متاح على الرابط: https://www.eremnews.com/news/world/5ngfb6u

[48] Africa Research Unit. Op.Cit.

[49] Najimdeen, Hakeem Alade. "The Sahel's Shifting Sands: How Security Landscape is Redrawing Regional Alliances", Pub.Mar.27, 2025, retrieved from: https://bit.ly/4kfpiH7